مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 22 العدد: 02 السنة: 2022 ص ص: 252–270

قطاع السياحة رؤية بديله لإصلاح الاقتصاد الوطني

The tourism sector is an alternative vision to reform the national economy

بن يوب فاطمة*، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، fatmab_2006@yahoo.fr
بوفلفل سهام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، sihemeconom@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/11/10	تاريخ القبول: 2022/12/09	تاريخ النشر: 2022/12/31	المؤلف المرسل: بن يوب فاطمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة أساسا للإجابة على التساؤلات المطروحة للوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة كرؤية بديلة لإصلاح الاقتصاد الوطني لتقليص الاعتماد على المحروقات في ظل الظروف والمعيقات المحيطة به، حيث يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من الإيرادات وفرص العمل التي يمكن أن يوفرها.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل من أهمها إنخفاض الحصة المالية لقطاع السياحة من توزيع الاستثمارات خلال مرحلة الاصلاحات الاولى، أيضا ان مساهمة السياحة في كل من الدخل الوطني والتشغيل والإيرادات هي مساهمة ضعيفة جدا، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر إلا أنها عرفت تذبذا واضحا في تلك المساهمة، كما إن نجاح قطاع السياحة في إحداث إصلاح إقتصادي يتطلب تضافر كل الجهود من الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة، إصلاح اقتصادي، اقتصاد وطني.

Abstract:

This study aims mainly to answer the questions posed to determine the role that the tourism sector can play as an alternative vision for reforming the national economy to reduce dependence on incinerators in light of the circumstances and obstacles surrounding it, as the tourism sector is one of the most important sectors that can be relied upon to contribute to advancing the wheel of economic development revenue and employment opportunities that it can provide.

The study reached a number of results, perhaps the most important of which is the low financial share of the tourism sector in the distribution of investments during the stage of development plans. The fluctuation is clear in that contribution, and the success of the tourism sector in bringing about economic reform requires concerted efforts from the state, local groups, and economic operators.

Keywords: tourism sector, economic reform, national economy

*المؤلف المرسل: بن يوب فاطمة.

1. مقدمة:

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة) يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات المحدثة للثروة ولمناصب الشغل، ولأجل هذا تسعى الحكومة جاهدة للبحث عن خيارات أخرى كبديل لتحقيق اصلاح اقتصادي قادر على احداث تنويع اقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني للخروج من الطبيعة الريعية التي يشهدها، فكانت السياحة من الخيارات الاستراتيجية التي يمكن ان تحقق ذلك.

1.1.طرح الإشكالية:

تأسيسا على ما سبق ذكره تم طرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في احداث اصلاح اقتصادي يصل بنا لتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني؟

2.1.. التساؤلات الفرعية:

وللوقوف على هذه الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الانجازات المحققة في قطاع السياحة في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني؟
- هل ساهم القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني؟
- ما هي رهانات قطاع السياحة لإحداث اصلاح اقتصادي يؤدي لتقليص الاعتماد على المحروقات؟

3.1. الفرضيات:

يتم الاعتماد في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى الاشكالية على الفرضيات التالية:

- قطاع السياحة قادر على احداث اصلاح اقتصادي
- استراتيجية التنمية السياحية هي سبيل لتفعيل هذا القطاع
- المخطط التوجيهي للسياحة لآفاق 2030 مخطط استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

4.1.اهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه، لان الاهتمام بصناعة السياحة لها مكانة كبيرة في اقتصاديات دول العالم لما لها من تأثير ايجابي ودور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.1. اهداف الدراسة:

- التعرف على مكانة السياحة الجزائرية ضمن الاقتصاد الوطني وتوضيح مدي الاداء السياحي في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

- إعطاء زاوية مستقبلية لحالة الاقتصاد الوطني في ظل الحلول والبدائل الموضوعة للتخلص من تبعية النمو المرتبط بأسعار المحروقات من خلال الاستثمار في قطاع السياحة للنهوض بالقطاع العام.

6.1. منهجية الدراسة:

من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات تمت معالجة هذه الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتلاؤمه مع طبيعة البحث ودراسته بطريقة تحليلية بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد محصل عليها من مصادر رسمية .

7.1. الدراسات السابقة:

– دراسة شرفاوي عائشة والمعنونة بـ **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية،** وهي أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير جامعة الجزائر 03، والتي هدفت إلى التعريف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وإبراز أهمية التنمية السياحية المستدامة للحفاظ على المقومات السياحية، وكذا التعرف على مكانة السياحة الجزائرية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني وتقييم أداء القطاع السياحي في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وكان من نتائج هذه الدراسة هو معرفة مدى ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول تنافسية السياحة والسفر إذ احتلت المرتبة 132 من بين 140 دولة مشاركة سنة 2013.

– دراسة جميل أحمد وحجار مرهون إيمان والتي حملت عنوان **القطاع السياحي وجودة خدماته وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية،** وهي مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية والبدائل المتاحة،** حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية التي يمكن لمفهوم الجودة بإعتباره ينعكس إيجابا على المنظمات في حال تطبيقه على المنتج ليأتي الدور على قطاع الخدمات وبالأخص القطاع السياحي والكشف عن الأثر الذي يلعبه هذا القطاع وخاصة جودة خدماته على التنمية الاقتصادية ليشكل في الأخير بديلا ما إن تمكن القطاع السياحي من تفعيله فيعود بفوائد كثيرة.

– دراسة عميش سميرة والمعنونة بـ **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة (1995–2015)** وهي أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2015، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل الجذب السياحي الجزائري وربط العلاقة بيم الموارد السياحية فيها مع الحاجة إلى تنميتها لتحقيق الأهداف السياحية المختلقة، ومعرفة مدى ملائمة العرض السياحي مع الحركة السياحية في الجزائر في الفترة الزمنية، وكذا إختبار مدى نجاعة الإستراتيجية الترويجية في تحسين الواقع السياحي الجزائري الحالي والمستقبلي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من تعدد الإمكانيات السياحية في الجزائر، وعلى الرغم من مستوى الخدمات الحالية المتاحة، ونظرا لتأثر الطلب السياحي بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية، إلا أنه يمكن القول أن هناك إمكانية لنمو الطلب السياحي الجزائري سواءا داخليا أو خارجيا، حيث أن إستراتيجية الترويج السياحي تساهم في تشجيعه وتحفيزه، لكن ذلك مرهون بتحسين مستوى الخدمات السياحة المقدمة للسياح بمختلف خصائهم.

8.1. خطة الدراسة:

تم عرض دراستنا المعنونة بـ **قطاع السياحة رؤية بديله لإصلاح الاقتصاد الوطني،** في اربعة عناصر مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الابعاد الاساسية للورقة البحثية، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج المتوصل اليها.

حيث تطرقنا في هذه الورقة البحثية الى اربعة عناصر رئيسية مرتبطة ومتكاملة فيما بينها بادئين بأساسيات حول الاصلاح الاقتصادي، ثم تناولنا الانجازات المحققة في مجال القطاع السياحي في الجزائر، تليها البحث في مساهمة قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، لننهي برهانات التنمية السياحية ومخططات الانعاش لها.

2. أساسيات حول الاصلاح الاقتصادي:

عرف تاريخ الاقتصاد الجزائري مراحل مختلفة تميزت بتحولات وإصلاحات عميقة في مختلف مجالات الحياة غيرت سلوكات المجتمع عبر فترات متعاقبة ابتداء من النظام الاشتراكي الذي اتخذ كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية إلى النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج والحرية الاقتصادية.

1.2.مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يقصد بالاصلاح الاقتصادي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة (الخالق، 2005، صفحة 33)، حيث إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة نذكر منها (الناصر، 2005، ص ص 220-221):

- الاستثمار الأمثـل والتوزيع السليـم للموارد الاقتصادية والطاقـات البشرية.
- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم.
- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- إخـراج البلاد من طور الركـود الاقتصادي إلى طـور الانتعاش الاقتصادي.
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
- السيطرة على التضخم وتحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.
- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية-التعليم-الصحة) .

2.2. مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من (1967 -2020):

شهدت هذه المرحلة إرادة الدولة في القضاء على التبعية الإقتصادية وهيمنة القطاع الزراعي آنذاك، حيث بلغت مساهمته في الناتج القومي 16.4%مع ضعف في القطاع الصناعي نتيجة مغادرة الكوادر الفرنسية آنذاك وقلة الموارد المالية ومعدلات نمو ضئيلة لم تزد عن 4.8 %سنة 1966وبلوغ نسبة بطالة 32.9%كما تبنت الجزائر سياسة التأميم للأراضي الزراعية سنة 1963والمناجم سنة 1966 (شرفاوي، 2015، ص 120).

أ–المخططات التنموية: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية(1967-1977) وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والثاني، هذا بالإضافة الى المرحلة التكميلية 1978-1979.

الجدول رقم (01): المخططات واهدافها

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي	برامج استثمارات موجهة خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء عل الفوراق الجهوية.
المخطط الرباعي الأول	الشروع في تنفيذ برامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط.
المخطط الرباعي الثاني	تثمين الموارد الطبيعية و تكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد، تحسين تقنيات التخطيط و تنظيمها عن طريق تحديد الآجال و تنظيم المراحل.

المصدر :(بوعشة، 2013، صفحة07)

ب–المرحلة التكميلية (1978-1979): تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية عام1977 والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980 ، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني لأن باقي الانجاز في نهاية عام 1977 كان يبلغ 190.07مليار دج، باعتبار أنها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311.30 مليار دج (بهلول،1999، ص 344) وتميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف بالخصائص التالية:

- الحجم الكبير للاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الأول والثاني.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت عل الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

ج– الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980–1989): عرفت الجزائر مرحلة جديدة خلال فترة الثمانينات حيث تم التحول فيها من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى نظام التخطيط اللامركزي، ولعل السبب الرئيسي في هذا التوجه راجع إلى الاختلالات العديدة التي شهدتها سنوات السبعينات عل المستوى الداخلي والخارجي، مما ساهم في انخفاض الأداء الاقتصادي ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة لامركزية.

شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين وهما: المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، حيث تم التركيز عل إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات في الاقتصاد الوطني.

فلقد تحقق خلال فترة 1980-1984 قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الانتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري، حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 2254 مليار دج سنة1984، وسجل خارج المحروقات نمو قدره 5.8 % سنويا وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة زيادة 9.5 % ،البناء والأشغال العمومية 8.6 % ، المحروقات 28.6 %، أما الانتاج الفلاحي سجل بعض الجمود بزيادة 1.2. % أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول واختلال معدل الفائدة وتذبذب أسعار الصرف، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر الى انتهاج سياسة التقشف مما

انعكس سلبا عل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى طموحات هذا المخطط، إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفضت المداخيل من العملة الصعبة وانخفضت عمليات الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستمارات الصناعية لارتباطها بالعملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد (وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 09).

د–مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية من(1990–1998):

كانت نية الجزائر بالدخول إلى اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990، أمام المجلس الشعبي الوطني وقد اتبعت الجزائر عدة إجراءات ومرت بعدة مراحل للانتقال لأن هذا التحول يتطلب دقة وفعالية الخيارات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانيات سياسة ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد، غير أن الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي تعتمد النظام الاشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي، من حيث توزيع عناصر الانتاج بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل الأشخاص. ولهذا نقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه إلى نظام حر لابد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل تكاليف ممكنة. و أخيرا يمكن القول أن عملية الانتقال تتمثل في التحول من نظام اقتصادي مركزي(موجه)إلى نظام يستند إلى السوق (الحر)، من خلال قواعد تسيير السوق و تسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

هـ–الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (2001–2014):

باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام، بهدف تحفيز النمو و في هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، حيث ركزت هذه البرامج عل تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الانتاجية والخدمية، وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لازما عل السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد وما صاحبه من تحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

رغم هذه الاصلاحات الا ان النتائج أوضحت فشل مخططات الاصلاح الاقتصادي المعلن عنها كهدف استراتيجي وهذا يعود إلى ضعف التحولات الهيكلية لأن الجزائر ظلت دولة ريعية تعتمد عل ما تجنيه مواردها الأولية.

و- الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا:

كان للعام الأوّل من وباء كورونا تأثير بالغ على الاقتصاد الجزائري. فبالإضافة إلى الخسائر الصحية، نتج عن الوباء تطوّرات سلبية أخرى، منها انخفاض أسعار النفط، وإغراق الاقتصاد الجزائري في الركود؛ حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.1% في عام 2020م، وتراجع معدّل النموّ بنسبة 6.1% مقارنة بعام 2019م حسب بيانات البنك الدولي.

ووفقًا لبنك التنمية الأفريقي، أدّت التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء كوفيد-19 إلى عواقب وخيمة على قطاعيّ الخدمات والبناء، خاصةً من جهة إلغاء العديد من الوظائف. كما أدى الانخفاض في عائدات صادرات النفط والغاز إلى زيادة اتساع هوّة العجز العام والخارجي. كما أدّت الجائحة إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020م، حيث تراجع نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 6.1% في عام 2020م مقارنةً بالعام السابق له، وفقًا لبيانات البنك الدولي .وبلغ متوسّط معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.81% بين 2010 و2020م، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.8% في عام 2014م، وأدنى مستوى له في عام 2020م حيث حقّق الاقتصاد الجزائري انكماشًا حقيقيًا كبيرًا (نموًا سالبًا بنحو 5.1%)، بعد تباطؤٍ استمر لخمس سنوات متتالية (الفنك، 2021) و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (1): الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2011-2020)

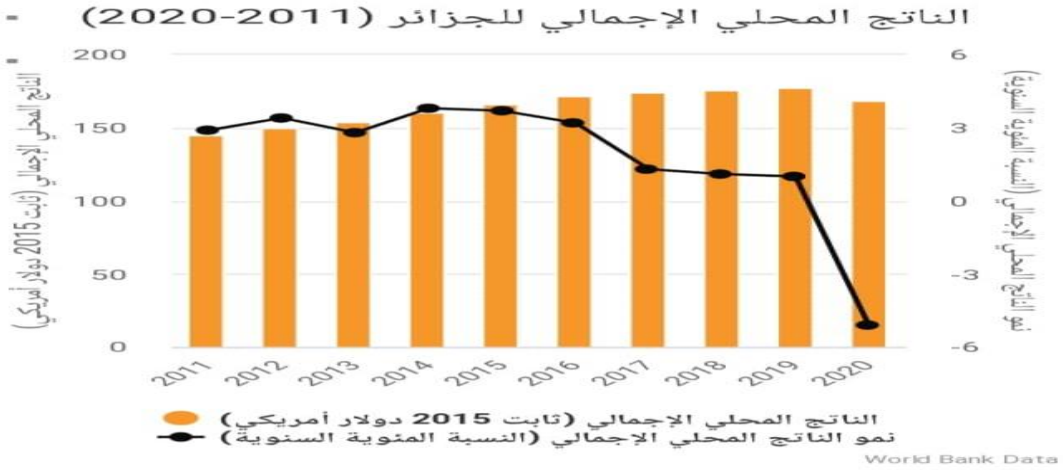

المصدر: (الفنك، 2021) https://fanack.com >algeria > econo_

ان جائحة كوفيد وانخفاض عائدات البترول كيلاهما كان له الاثر الكبير في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، وقد تأثّرت بشكل كبير القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتًا أو بشكل دائم، فتضرر بذلك الشركات والعمال، وفي الوقت نفسه، تسبّب الانخفاض المؤقّت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوطٍ حادٍ في عائدات صادرات الهيدروكربونات.

الشكل(2): البطالة والميزان التجاري في الجزائر (2011–2020)

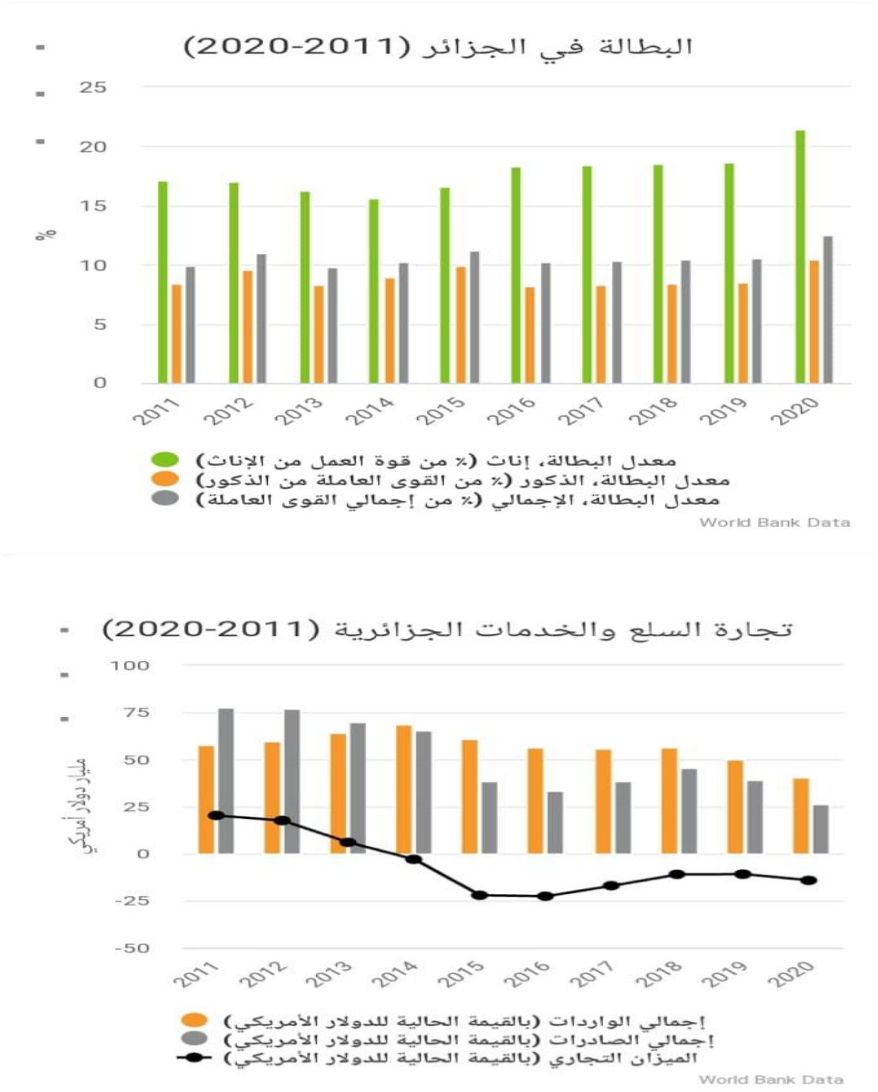

المصدر:(الفنك، 2021) https://fanack.com >algeria > econo

من كل ماسبق ذكره يتضح انه مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وما تضمنته من إصلاحات قل وبعد الجائحة (كوفيد 19) تعكس هشاشة الاقتصاد الوطني وهذا يعود إلى ضعف التحولات الهيكلية لأن الجزائر ظلت دولة ريعية تعتمد عل ما تجنيه مواردها الأولية.

3. الانجازات المحققة في مجال القطاع السياحي في الجزائر:

1.3. مفهوم قطاع السياحة:

يعود أصل لفظ السياحة إلى اللغة اللاتينية وهو لفظ مستحدث فيها والمعروف بكلمة Tourisme فهو مشتق من اللغة الإنجليزية من كلمة Totour أي يدور ويجول والمعروف في اللغة الفرنسية Tourner وكلاهما مشتق من اللفظ

اللاتيني Tournare الذي يؤدي نفس المعنى (مرهون، 2016، ص06)، حيث عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياح على أنهم زوار مؤقتون يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه، وتتخلص زيارتهم إلى الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، وكذلك من اجل القيام بزيارة الأقارب وحضور المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والسياسية (عميش، 2015، ص21).

وتعرف السياحة أيضا على أنها مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم فيها لفترة محددة، فهي تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع (كافي،2016، ص 36)، وهناك أيضا من عرفها على انها صناعة القرن العشرين، او الصناعة المتداخلة والمركبة او الصناعة المتكاملة، الصناعة بدون مداخن، غداء الروح أو بترول القرن الواحد والعشرون، وتعد السياحة عاملا مساعدا للاتصال الثقافي والحضاري بين الشعوب وتمثل أيضا رافدا من روافد الطلب على العمل في مختلف القطاعات لاسيما الخدماتية منها (كواش، 2007، ص 22)، اما عن الجزائر فهي البلد الاكبر مساحة في افريقيا والاكثر تنوعا، طبيعيا وجغرافيا وحضاريا ومجتمعيا بآثاره باختصار تتمتع بلادنا بمقومات سياحية هامة في الصحراء و الجبال و السواحل هي ثروات غير مستغلة وغير مهتم بها كما يجب.

- **خصائص السياحة:**

يمكن إجمال اهم الخصائص المتعلقة بصناعة السياحة فيما يلي (شرفاوي، 2015، ص08) :

- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه.
- إن السياحة تعنى المرونة في السعر والدخل وهذا يعنى أن قرار السائح يتأثر بالتغيرات البسيطة في السعر والدخل فالتغيرات في السعر تكون أكثر وضوحا من التغيرات في الدخل، نتيجة لتأثيرها السريع والموالي، في حين أن التغيرات في الدخل تأتي تدريجية وتأثيرها في الطلب السياحي يظهر بعد مضي سنوات.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الإقتصادية والتقدم التكنولوجي في وسائل الموصلات والاتصال والتقلبات الإقتصادية، فضلا عن العوامل الثقافية والسياسية، ومن هنا تأتى صعوبة التعامل مع القطاع السياحي حيث يعتمد على أشياء يصعب على الدول التأثير أو التحكم فيها أو التنبؤ بها، وتأتي مرونة الطلب السياحي من درجة استجابته للتغيرات في الظروف الإقتصادية السائدة في السوق.
- تعتبر السياحة نشاطا مركبا من الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، ومن هنا تأتي أهمية التعامل مع السياحة بالتخطيط العلمي حيث أن التنمية السياحية تقوم على أساس هام وهو أن الخطة السياحية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة.
- إن السوق السياحي لا يمثل وحدة متجانسة بل يمثل فكرة مرئية تتكون من عدة أسواق جزئية أو فرعية لأنه من أكبر الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها جهاز السياحة الرسمي في أي دولة هو التعامل مع السوق السياحي كوحدة واحدة وبالتالي يحاول إرضاء جميع السائحين بمنتج سياحي واحد، فالسوق السياحي الجغرافي سواءا كان دولة مصدرة للسائحين أو جزءا من دولة أو منطقة مكونة من عدة دول تتكون من عدة أسواق تعرف باسم شرائح

السوق وهي مجموعة من المستهلكين ذات خصائص سلوكية متماثلة ويعنى ذلك أن مجموع المستهلكين المتماثلين المكونين لشريحة السوق تتميز بعادات شرائية متماثلة أو متشابهة، ومن هنا فإن الطلب السياحي هو المد الخارج من السوق السياحي وهو مزيج من عدة عناصر متباينة بل قد تكون متناقضة وهذه العناصر هي الرغبات والحاجات والأذواق والتوقعات والبواعث والدوافع وغيرها من الأشياء التي تحرك الإنسان اتجاه السفر والسياحة وتحدد سمات ونوعية سفر.

- إن السياحة تعد نشاطا إقتصاديا متزايدا أو ذو طبيعة متضاعفة وبشكل اضطراري وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحي وهذا يرجع إلى أن السائحين يقدمون على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى العملات المحلية في الدول المضيفة لهم من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجون إليها أثناء فترة الإقامة من إيواء ومأكل ومشرب ومصاريف انتقال أو دخول المزارات السياحية والترفيه إضافة إلى مشتريات السائح من هدايا لدى عودته، وبناءا عليه فإن الإنفاق السياحي من خلال العملة الصعبة المحولة إلى العملة المحلية تنتقل عبر قنوات ومستويات متعددة سواء كانت هذه القنوات أشخاصا أو مؤسسات يتعامل معها السائح مما يعنى تداول النقود لأكثر من مرة، لذلك فإن الدخل السياحي يتزايد في الدول المضيفة التي يمكنها أن توفر كافة متطلبات صناعة السياحة في هذه الحالة يعبر عن هذا الدخل بالدخل السياحي المتزايد أو المطرد.

2.3. إنجازات قطاع السياحة في مراحل الإصلاحات

أ. خلال المخطط الثلاثي: بعدما حددت الحكومة أهدافها من الإصلاحات بغية الابتعاد عن التبعية للمحروقات، برمجت استثمارات وطنية للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية في مختلف المخططات، فكانت حصة السياحة ضمن هذه الاستثمارات ضئيلة مقارنة بالقطاعات الاخرى، حيث رتب القطاع السياحي في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المالية المخصصة له، وذلك بمبلغ لا يتجاوز 282مليون دينار جزائري أي نسبة02.54 % من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط، ويفسر هذا التوزيع تردد وتخوف الدولة من الاستثمار في القطاع والمساهمة التي يمكن أن يقدمها للتنمية، وفي هذا المخطط تم إنشاء بعض الفنادق ومعاهد التكوين السياحي وكدا انجاز 11308 سرير (شلالي، 2010، ص 06) .

ب. السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول والثاني(1970-1977):

في المخطط الأول تم العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، اما المخطط الثاني عرف عدة تغيرات منها:

- إلحاق المصالح التجارية التابعة لـ (SONATOUR) بالوكالة التجارية للسياحة(ATA)
- في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SAN-ALTOUR)
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائري (ETT)

والجدول التالي يبين كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية في المخطط الرباعي الاول والثاني:

الجدول رقم (02): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية في المخطط الرباعي الاول والثاني

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع (الرباعي الاول)	النسبة (الرباعي الاول)	المبلغ المخصص لكل قطاع (الرباعي الثاني)	النسبة (الرباعي الثاني)
الصناعة	12400	40	48000	43.50
الزراعة	4140	15	12005	10
الهياكل الاساسية	2307	08	البنية الاقتصادية/15500	البنية الاقتصادية/ 14
السكن	1520	05	الصيد/155	الصيد/ 01
التربية	2718	10	المياه/4600	المياه/04.20
السياحة	700	02.50	1500	01.40
التكوين	700585	02	9947 /التربية و التكوين	09 / التربية و التكوين
الضمان الاجتماعي	934	06.50	14610/الشؤون الاجتماعية	13.30/الشؤون الاجتماعية
الادارة	870	03.20	1399	01.30
متفرقات	800	03	2520	02.30
النقل	760	03.10		
المجموع	27736	100	110236	100

المصدر: (القادر، 2012-2013، صفحة 210-212)

من الجدول اعلاه يتضح ان حصة السياحة في توزيع الاستثمارات الاجمالية والمقدرة بـ 110236 مليون دينار جزائري قد انخفضت عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول، وذلك من نسبة 02.50% الى01.40 % رغم هذه الزيادة الرقمية في الاستثمار لهذا القطاع والمقدرة بـ 1500 مليون دينار، أما الشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل.

ج-السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989):

إن ما يميز هذا المخطط الخماسي الاول هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، اما في المخطط الخماسي الثاني أدركت الدولة الجزائرية أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامجًا ماليًا كبيرًا هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص والعمل على لامركزية الاستثمار والتحكم في الطلب السياحي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني

القطاع / النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	27.60
الصحراوي	3731	2250	6331	13.10
الحمامات	3588	1528	5116	10.60
الإقليمي	954	76	1030	02.13
الحضري	5337	17161	22498	46.57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة	53.5	46.50	100	//

المصدر:(عوينات، 2013-2012، صفحة 215)

يتضح من الجدول أعلاه انه أعطت أهمية أكبر للقطاع الخاص في العمل على تنمية القطاع السياحي مقارنة بالإقليمي وأعطت الأولوية للاستثمارات في هذا القطاع مقارنة بالمخططات السابقة.

4. مساهمة قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني

يمكن لقطاع السياحة أن يساهم في تحقيق العديد من الأدوار، نستخلصها في عدة عناصر نذكر بعضها.

1.4. بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر

أولا: المساهمة في الإيرادات وتطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: يرتبط حجم الإيرادات السياحية بشكل أساسي بالتدفق السياحي، أي أنه كلما كان عدد الوافدين كبير كلما ساهم ذلك في تحصيل أكبر قدر من الإيرادات، فرغم تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجم الإيرادات بقي ضعيف إذ ما قورن بالإمكانيات السياحية في الجزائر، والجدول **رقم (04)** يوضح ذلك.

ثانيا: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في PIB، والجدول الموالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج الوطني من 2000 حتى 2018.

الجدول رقم (04): تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر (بالدولار الامريكي)

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	865984	102000000	193000000	-	-	-	-
2001	901416	100000000	194000000	5.53	5.65	3.06	3.13
2002	988060	111000000	248000000	6.33	6.27	3.26	3.24
2003	1166287	112000000	255000000	7.12	6.69	3.54	3.32
2004	1233719	178000000	341000000	8.32	7.29	4.88	3.4
2005	1443090	477000000	660000000	9.52	8	4.33	3.64
2006	1637582	393000000	414000000	9.64	7.64	4.88	3.87
2007	1743084	334000000	502000000	9.89	7.71	4.22	3.29
2008	1771749	473000000	613000000	10.6	7.58	4.27	3.22
2009	1911506	361000000	574000000	9.23	6.8	5.22	3.11
2010	2070496	324000000	716000000	10.68	7.74	5.04	3.65
2011	2394887	300000000	595000000	9.85	6.89	4.85	3.39
2012	2634056	295000000	598000000	9.48	6.45	5.83	3.29
2013	2732731	326000000	532000000	9.78	6.44	5.05	3.32
2014	230131373	348000000	685000000	10.55	6.76	5.54	3.55
2015	1709994	357000000	765000000	10.18	6.26	5.3	3.25
2016	2039444	243000000	475100000	10.95	6.58	5.88	3.53
2017	2450785	140000000	580000000	11.4	6.68	6.12	3.54
2018	2657000	250000000	212500000	11.3	6.8	5.4	3.3

المصدر: (كرمية، 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا، مما أدى لعجز الميزان السياحي، لكن تم حصول العكس في سنة 2018 وهذا راجع للاهتمام بقطاع السياحة من طرف الدولة وبرمجتها ضمن الخطوط الاستراتيجية للتنويع والنمو الاقتصادي وزيادة نوعا ما في عدد السياح الوافدين للجزائر.

ثالثا: المساهمة في التشغيل: تعتبر السياحة من أهم القطاعات المساهمة في خلق وتوفير مناصب شغل والحد من البطالة، سواء من خلال خدمات النقل، الإرشاد والإيواء كما تساهم في تفعيل بعض القطاعات الأخرى التي تمدها بمختلف الاحتياجات من سلع وخدمات، والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل سواء بشكل

مباشر داخل القطاع ذاته او بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي. والجدول رقم (05) يوضح ذلك.

الجدول رقم(05): مساهمة السياحة في التشغيل من (2000-2017)

المساهمة في التشغيل / السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154.74	2.48	229.38	4.68
2001	166.31	2.52	338.31	5.12
2002	180.5	2.61	379.32	5.5
2003	180.39	2.69	402.76	6.02
2004	225.51	2.91	518.1	6.64
2005	258.85	3.16	527.95	6.45
2006	239.02	2.69	576.25	6.49
2007	225.41	2.62	546.19	6.35
2008	227.66	2.48	515.04	5.62
2009	269.18	2.84	593.12	6.26
2010	254.09	2.61	539.54	5.54
2011	266.57	2.77	535.43	5.58
2012	292.23	2.87	583.01	5.73
2013	321.38	2.97	634.45	5.87
2014	305.91	2.82	604.42	5.57
2015	324.6	2.83	682.9	5.97
2016	318.3	2.78	677.6	5.92
2017	320.01	2.8	678.7	6

المصدر: (كرمية، 2020)

حيث يلاحظ من الجدول تزايد معتبر ومستمر في عدد العمال من ناحية المساهمة المباشرة او الكلية يعود لعدة أسباب منها اهتمام الدولة بالقطاع لما له دور في سياسات التنويع الاقتصادي نظرا للمؤهلات السياحية التي تملكها الدولة غير مستغلة استغلال يجعلها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

2.4. المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر لآفاق 2030

يشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، التي تولي مرتبة هامة لهذا القطاع في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات التي شكلت عمادا للاقتصاد الوطني طوال الخمسين سنة منذ الاستقلال، فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورومتوسطية، وبالتالي فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة مرجعية للتنمية.

أ. **أهداف المخطط**: يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme ,2014):

- جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي
- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزات التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانية).
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات).
- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، التكوين ...)، تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين.
- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني: يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...الخ) التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف، لجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين.

3.4.رهانات التنمية السياحية في الجزائر: تقليص الاعتماد على المحروقات والنهوض بالقطاع العام

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة) ، يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل، سيتطلب التحويل الهيكلي للاقتصاد العمل على تنويع الاقتصاد، تنمية الأنشطة القائمة على الابتكار وذات القيمة المضافة العالية (تحديد القطاعات الصناعية الإستراتيجية)، تقليص حجم الإعانات، تحسين مناخ الأعمال وإدماج القطاع غير المهيكل، وشجعت الخطة الخماسية (2015-2019) لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر الذي يهتم بالقطاعات التالية:(الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) كرافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي،كما هدفت للنمو(262مليار دولار)إلى تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7 % وتنويع الاقتصاد الوطني ، ويمكن ذكر بعض الرهانات التي تتمثل فيما يلي: (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme ,2014)

أ. **الرهانات الاقتصادية:** تتمثل في الموارد السياحية التي توفرها وسائل الدخل الخارجي وآثارها على ميزان المدفوعات وعلى القطاعات الأخرى المنتجة للسياحة (الفلاحة، الصناعات التقليدية، العمارة والأشغال العمومية، الخدمات...).

ب. **رهانات حول التشغيل:** تمثل السياحة بالإضافة لتشغيلها لأعداد كبيرة ومكثفة من اليد العاملة في المناصب المباشرة وغير المباشرة، وسيلة فعالة لإدماج عدد كبير من الشباب البطال في الحياة الاجتماعية والمهنية، وتساهم على هذا الصعيد في تثبيت السكان وفي الحد من الهجرات والنزوح، خاصة من داخل البلاد نحو الساحل، كما تشكل من جهة أخرى فرصة ثمينة لدفع الحركات الاقتصادية الإقليمية.

ج. **رهانات البيئة والتنمية المحلية:** تشكل السياحة أحد العناصر الأساسية لأية سياسة للتهيئة الجهوية والتنمية المحلية الإقليمية، إن لم تكن السياحة هي العامل الأول المهيكل للفضاء الجيو اقتصادي، كما تعتبر عامل تحسسي وتوعية بيداغوجية بالمبادئ المرتبطة بالبيئة، ومن هنا تبرز مدى مساهمة السياحة في التنمية المحلية.

د. **الرهانات الثقافية:** تسمح السياحة بتثمين التراث الثقافي الغني، المادي والروحي وتعد عامل حوار بين الثقافات.

هـ. **رهانات الصورة:** تشكل السياحة عامل تحسين لصورة البلاد وتساهم بقوة في تقويم جاذبية وجهة الجزائر، وخاصة في ميدان الاستثمار والتدفق السياحي.

4.4.مخططات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر

هي آليات تضمن إعادة الاعتبار لدور الساحة في الاقتصاد الجزائري والسياحة الدولية، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة، قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات الأولوية مدعومة بمخطط الشراكة بين القطاع العام و الخاص، إضافة إلى مخطط التمويل السياحي، وفي ما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025 (سماعيني، 2020) :

أ. **تثمين وجهة الجزائر**: وذلك من خلال هيكلة الوجهة السياحية المسجلة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية وتحسين صورة الجزائر كمقصد سياحي مهم في نظر السواح الأجانب.

ب. **إطلاق أقطاب الامتياز السياحية** : وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج عالمي لتطوير السياحة، ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية، وتضم **القطب السياحي للامتياز شمال شرق** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس ، و**القطب السياحي للامتياز شمال وسط يشمل** الجزائر تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو، و**القطب السياحي للامتياز شمال غرب يضم** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان ، بالإضافة إلى **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق يحتوي** الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، وأيضا **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب**، توات، القرارة، طرق القصور يضم أدرار، تيميمون، بشار، **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير**، طاسيلي، إليزي، جانت، أدرار، تمنراست.

ج. **تنفيذ مخططالجود في القطاع السياحي** (le Plan Qualité) : وهذا المخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميزة ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين و الأجانب الذين تتزايد طلباتهم ورغباتهم .

د. **تنفيذ شراكة عمومية (خاصة)** : و تهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب التنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية .

هـ. **تطوير إستراتيجية للتمويل في قطاع السياحة:** تحقيق الديناميكيات سابقة الذكر يتطلب إستراتيجية عملية للتمويل تهدف أساسا إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين، من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

5. الخاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أن الاهتمام بقطاع السياحة يمكن أن يكون في حد ذاته بديلا لإصلاح الاقتصاد الوطني في الجزائر نظرا للدور الكبير الذي يلعبه، حيث أصبح الاهتمام بالسياحة مطلبا مهما نظرا للإيرادات الكبيرة التي يمكن أن تتأتى من ورائها والتي من الممكن أن تتفوق على العائدات البترولية في كثير من الأحيان لدى العديد من الدول، حيث تساهم في الدخل الوطني وتعمل على جلب العملة الصعبة وتوفر مناصب شغل، كما أن السياحة تساهم أيضا في تطوير القطاعات التي لها صلة وثيقة بها، كقطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والإتصالات والخدمات البنكية.

1.5.اختبار الفرضيات:

- الأكيد أن قطاع السياحة قادر على احداث اصلاح اقتصادي وطني، وذلك بالنظر إلى المقومات التي تملكها الجزائر في هذا المجال.
- إن وضع استراتيجية للتنمية السياحية يمشي عليها الاقتصاد الوطني هي السبيل الوحيد لتفعيل هذا القطاع

– نعم يشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورومتوسطية، وبالتالي فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة مرجعية للتنمية والتنويع.

2.5. نتائج الدراسة:

– بالرغم من أن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي، إلا أنها وبالرجوع إلى المخططات التنموية فإن الحصة المالية لقطاع السياحة من توزيع الاستثمارات كانت ضئية جدا.

– إن للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في PIB ، والمساهمة في التشغيل وكذا المساهمة في الإيرادات، إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة جدا، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر إلا أنها عرفت تذبذا واضحا في تلك المساهمة.

– ان نجاح قطاع السياحة في إحداث إصلاح إقتصادي يتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني كلها مجتمعة لتشارك في صناعة قطاع سياحي فعال يقضي على الاعتماد المفرط واللامتناهي على البترول.

3.5. التوصيات:

– إلقاء نظرة على تجارب الدول الرائدة في قطاع السياحة، والتي تملك تقريبا نفس المقومات السياحية.

– العمل على فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير وتأهيل الأدلاء والمرافقين للوفود السياحية؛

– تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي لإقامة مرافق سياحية عملاقة متطورة؛

– تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لممارسي قطاع السياحة؛

– بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية والبصرية والمقروءة.. ؛

– الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.

– العمل على علاج مشكلة صرف العملة الصعبة من خلال مكاتب للصرافة في جميع أنحاء الوطن.

6. قائمة المراجع:

1.6.الكتب:

1. بهلول محمد بلقاسم حسن .(1999) .سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الجزائر.
2. عبد الخالق جودة، (2005) .الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة مصر.
3. كافي مصطفى يوسف، (2016)، اقتصاد السياحة و السفر، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
4. كواش خالد، (2007)، السياحة .الجزائر :دار التنوير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر.

2.6.الرسائل و الاطروحات:

_ شرفاوي عائشة،(2015)، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، لجزائر.

_ عميش سميرة،(2015)، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، لجزائر.

_ عوينات عبد القادر، (2013-2012) .السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2025-2000)في ظل الاستراتيجية السياحية. (SDAT 2025) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3.6.المقالات في المجلات العلمية:

_سماعيني نسيبة،(2020)، الاهمية و الاثر الاقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر .مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، مارس، العدد الاول، الجزائر.

_كرمية توفيق ، طه ياسين مرباح، (2020)، الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور الدراسات الاقتصادية،جوان، العدد 10، لجزائر.

4.6.الاوراق البحثية في المؤتمرات:

_ الناصر عبيد ناصر .(2005) .سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ، مؤتمر الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي و دور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا.

_ بوعشة مبارك، (2013)، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، .ملتقى دولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2004-2001 ، يومي 11-12 مارس ، جامعة سطيف، الجزائر.

_ شلالي عبد القادر، (2010)، الواقع السياحي في الجزائر و افاق النهوض به في مطلع 2025 البويرة ، ملتقى وطني حول السياحة في الجزائر واقع و آفاق، 11-12 ماي، جامعة البويرة الجزائر.

_ مرهون ايمان و جميل جمد،(2016)، القطاع السياحي و جودة خدماته وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص 06).

5.6.مواقع الانترنت:

_قاسم اسماعيل جمال ، هبه عبد المنعم ، (2020)، تداعيات ازمة فيروس كورونا المستجدعلى قطاع السياحة في الدول العربية و سياسات دعم التعافي .موجز سياسات، العدد (15)، صندوق النقد العربي . https://www.amf.org.ae

_وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني .(1989-1985) ،الجزائر.

-Ministère de l’aménagement du territoire de l’environnement et du tourisme, SDAT 2030, janvier 2014.